

التعريف

مبادرة ثيميس هي مبادرة فردية تأسست عام ٢٠١٩ تهدف إلى دعم أحد الفئات الأكثر تهميشا داخل المجتمع المصري وهم فئة السجناء/السجينات "الجناة". من خلال تفعيل برامج التدريب المهني والتعليمي لهم داخل السجون وخارجها، وبرامج الرعاية اللاحقة، وتعزيز برامج إعادة دمجهم في المجتمع، في سبيل تمكينهم من فرص عمل كريمة ومستدامة يتمتعوا فيها بنظام أجور عادل ومنصف، وبمظلة اجتماعية، ورعاية تأمينية، وصحية، وكافة الحقوق التي نصت عليها المعايير الدولية والمحلية.

وذلك إيماناً من المبادرة بسيادة القانون، وتفعيل معايير العدالة الجنائية الحديثة، وتجاوز حد العقوبة الواقعة على مرتكبي الجرائم، مما ينتج عنه انخفاض معدل ارتكاب الجرائم، وتطوير المنظومة العقابية الذي سينعكس بالضرورة على انخفاض معدلات استقطاب الشباب والفئات المهمشة إلى الجماعات الدينية المتطرفة، بما يعزز محاصرة الإرهاب من المنبع.

مقدمة

انطلاقاً من اهتمام مؤسسة الرئاسة المصرية بتطوير وتعزيز ملف حقوق الإنسان في مصر أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عام ٢٠٢٢ عاماً للمجتمع المدني في مصر، وذلك خلال المؤتمر الذي عقدته اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لرئاسة مجلس الوزراء لإطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٢١ - ٢٠٢٦).

تعد الاستراتيجية هي الأولى من نوعها في السياسة الوطنية المصرية تجاه هذا الملف، وهي في رأينا خطوة هامة لبناء طريق مشترك بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني بعد صراعات وتأزمات كثيرة طالت هذا الملف إبان ثورة الخامس والعشرين من يناير.

وحيث عنت اللجنة الدائمة العليا لحقوق الإنسان بمهمة متابعة وتقييم تنفيذ هذه الاستراتيجية تحقيقاً للرؤية التي تركز عليها، ووصولاً إلى النتائج المستهدفة منها. وهو ما يعد أمراً لازماً للوقوف على مواضع التقدم في التنفيذ للبناء عليها ومعرفة فجوات التنفيذ لمعالجتها، وما من شك أن بعض القضايا تستوجب مواصلة بحثها وتحديد أفضل السبل للتعامل معها بهدف دراسة أفضل السبل لتناولها في المستقبل.

بناء على ذلك، وإيماناً منا بالمسئولية الأخلاقية تجاه مصرنا العظيمة، وانطلاقاً من رغبتنا الدائمة في المساهمة الإيجابية لإعلاء قيم حقوق الإنسان والارتقاء بالمجتمع المصري بغية الوصول إلى أفضل الصور المجتمعية التي تليق بهذه الأمة العظيمة. نتقدم إليكم بقراءة متأنية لنصوص الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان؛ فيما يتعلق ويتفق مع الأهداف التي توليها المبادرة اهتماماتها وهما البند الرابع من المحور الأول والخاص (بمعاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين)، وكذلك البند الثالث من المحور الرابع والخاص (بتدريب أعضاء هيئة الشرطة).

معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين

ركزت الاستراتيجية فيما يتعلق - بتوفير أماكن احتجاز آدمية ولاتقة إنسانيا وصحيا - على تخفيض عدد السجناء في أماكن الاحتجاز سواء عن طريق الافراج الشرطي أو العفو الرئاسي، ووضعت ضمن النتائج المستهدفة تحديث منشآت السجون الحالية وإنشاء سجون جديدة لتحسين مستوى معيشة السجناء.

وهي خطوة إيجابية ستساعد الجهات المعنية على تنفيذ برامج التأهيل المهني والتعليمي على النزلاء داخل السجون وأماكن الاحتجاز؛ إلا أن هذه الخطوة وحدها لا تكفي لتحقيق الأهداف التي تستهدفها الاستراتيجية ذاتها، حيث يجب الأخذ في الاعتبار منهج التقييم الفردي للسجناء/السجينات بهدف التنوع في إنشاء البنية التحتية بما يخدم وجود العديد من المهن التي يمكن ممارستها من قبل السجناء/السجينات، مما يصب في النهاية إلى تأهيلهم لاحتياجات سوق العمل.

أيضا التفتت الاستراتيجية الوطنية عن ضرورة معالجة التمييز والنبذ والرفض المجتمعي الممارس ضد السجناء الجناة وبالتالي تقليل فرص دمجهم وزيادة فرص عودتهم لبيئة الإجرام. كما تم إغفال المحفزات الرامية إلى تعزيز مشاركة السجناء في برامج التدريب المهني والتعليمي داخل السجون.

كما لم تذكر الاستراتيجية أية معلومات عن الآلية التي يعامل بها السجناء/السجينات العاملين داخل السجون، من حيث مساواتهم بالعمال الأحرار في مستويات الأجور والحوافز والضمانات الاجتماعية.

ولما كان العمل داخل السجون يعد من أهم وسائل إعادة تأهيل ودمج السجناء (الجناة)، وهو ما تم التأكيد عليه في العديد من الأبحاث العلمية ذات الصلة.

فتفيد "برامج التدريب المهني للسجناء وتمكينهم من فرص عمل مستدامة فئة لا بأس بها من المسجونين كانت - عادة - غير مستقرة في عملها وحياتها، حيث إن إجاد العامل النفسي لتقبل العمل والاستمرار فيه يشكل - في الواقع - تأهيلا اجتماعيا، إذ يؤثر مباشرة في النمط السلوكي بغية تطويره نحو الانتظام والانضباط والفاعلية الذاتية والاقتصادية"¹.

تدريب أعضاء هيئة الشرطة

لما كانت عملية الإشراف على السجناء داخل السجون، هي عملية شاقة وصعبة ومعقدة لذلك فهي تتطلب التطوير المستمر لقدرات من يُسند إليهم هذه المهمة. وهو الأمر الذي أكدت عليه المواثيق الدولية. كما أنه لا يمكن القيام بذلك عشوائيا ولن يتم بالصدفة، ولا يمكن إنجازه إلا بوجود استراتيجية متماسكة تركز علي فرضية أن الكادر الجيد المعترف بجهوده علنا هو مفتاح النجاح لأي نظام جيد في السجون.

ولما كان ذلك، وكانت "أهم مظاهر السجن هو البعد الإنساني وحيث أن السجون تعني أساسًا بالأشخاص، وهم مجموعتين في أي سجن هما مجموعتي - السجناء والعاملون القائمين عليهم - وبالتالي يكمن الأساس في الإدارة الجيدة للسجن في طبيعة العلاقة بينهما وحيث أن السجون لا تستطيع عادة انتقاء السجناء الذين يتم إيداعهم لديها، ولكن يمكنها اختيار العاملين بها، ومن الأمور الأساسية في هذا الصدد أن يتم اختيار العاملين بعناية وتدريبهم بشكل مناسب والإشراف عليهم ودعمهم، فالعمل في السجون يتطلب الكثير فهو يتطلب العمل مع رجال سلبت منهم

¹العوجي مصطفى، التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين، القاهرة، أكاديمية الشرطة ٢٣ - ٢٥ يناير ١٩٩١ ص ٦ دور العمل في تأهيل المسجونين، دراسة مقارنة، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. المؤلف مهنا عطية .

حريتهم وقد يعاني الكثير منهم من اضطرابات عقلية ومن الإدمان وتتنقص المهارات الاجتماعية والتعليمية^٢

ولما كانت عقوبة السجن المحكوم بها قضائيًا هي عقوبة تقع فقط على حرية الحركة بما يرمى إلى تقييد حركة الأفراد وإيداعهم داخل مراكز الإصلاح والتأهيل. فإن أي انتقاص آخر لحقوق الإنسان غير تقييد الحركة فهو يعتبر تجاوز لحقوق الإنسان وعقوبة بغير حكم قضائي.

وحيث أن المبادرة تتشرف بتقديم التوصيات التالي بيانها. فإنها تؤكد على أن البوصلة المعيارية لها تتحدد في:

(١) معايير ومبادئ مكتب مكافحة الجريمة والمخدرات بالأمم المتحدة.

(٢) القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

^٢ منهجية حقوق الإنسان في إدارة السجن (كتيب للعاملين بالسجون ؛ منشورات المركز الدولي لدراسات السجن ص ١٥)

التوصيات

من خلال الاستعراض السابق تقدم المبادرة (١٧) توصية إلى اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان وإلى كافة الجهات الحكومية المعنية للمساعدة على تطوير الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وتحقيق الأهداف المشتركة فيما يخص دعم وتمكين السجناء/السجينات داخل وخارج مؤسسات التأهيل والإصلاح (السجون).

• نشر وإتاحة الإحصاءات والبيانات الرقمية الخاصة بالجريمة والصادرة من قطاع الأمن العام بوزارة الداخلية.

• تعزيز دور المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية من خلال مشاركته في اتخاذ القرارات الخاصة بالسجناء (الجناة) داخل السجون، وعرض الأبحاث الصادرة عنه بصفة دورية على المشرفين المباشرين على السجناء.

• زيادة برامج التقييم الفردي للسجناء ومعاملة كل حالة على حدة، وكذلك مراعاة المسح الاستبباني لأرائهم بهدف مشاركتهم في الإجراءات والبرامج المنفذة عليهم. والالتزام باختياراتهم الشخصية لنوع العمل الذي يرغبون في ممارسته.

• تفعيل المحفزات النفسية للسجناء الجناة المشاركين في برامج التدريب المهني والتعليمي، من حيث تنوعها وتقليل الفجوة بين الحياة داخل السجون وخارجها.

- تعديل وتطوير البيئة التشريعية المنظمة للسجون، والنص بشكل واضح وصريح على نظام أجور منصف وعادل للسجناء العاملين داخل السجون، وكذلك ضمان حقوقهم الاجتماعية من حيث تمتعهم بتأمينات اجتماعية ونظام معاشات ورعاية صحية، مثلهم مثل العمال الأحرار خارج السجون.
- زيادة حملات التوعية المجتمعية للحد من الرفض المجتمعي لفئة السجناء الجناة المُفرج عنهم، لا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص بهدف ضمان فرص عمل مستدامة للسجناء المفرج عنهم الذين طبق عليهم برامج التدريب المهني والتعليمي داخل السجون.
- منع تداول السوابق الإجرامية في سجلات الحالة الجنائية الخاصة بالسجناء الذين برهنوا على التزامهم بالسلوك الصحيح، والاكتفاء بحفظ بياناتهم داخل قطاع وزارة الداخلية دون ظهورها بالسجل الجنائي (الفيش والتشبيه) وذلك لإزالة العوائق أمام توظيفهم بالقطاع الخاص، مما يسهل إعادة دمجهم.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ برامج التدريب المهني داخل السجون.
- تعديل البيئة التشريعية المنظمة لاختيار العاملين داخل السجون، وحظر إسناد مهمة الإشراف على السجناء إلى أشخاص من غير الشهادات التعليمية بدرجة التعليم العالي.
- تعزيز برامج التدريب والتطوير من الأداء العملي للمشرفين المباشرين على السجناء على أن يكون بشكل دوري لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر.
- إسناد مهام تطوير الأداء العملي للمشرفين المباشرين على السجناء إلى أخصائيين من المدافعين عن حقوق الإنسان من منظمات المجتمع المدني المختلفة وخبير من وزارة العدل وخبير من وزارة التضامن الاجتماعي وخبير من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

- تعديل نظام العمل الحالي للمشرفين المباشرين على السجناء بما يعزز رفع مستويات الأجور وتحقيق الرفاهية المعيشية الرامية إلى تكوين الكادر الوظيفي المطلوب لهذه المهمة الشاقة.
- إعداد استراتيجية خاصة بمشاركة ومساهمة الأخصائيين في مهام الإشراف المباشر على السجناء وذلك من خلال فتح باب التقدم لطلبة الماجستير تخصص علم النفس والاجتماع بالجامعات الحكومية المصرية. على أن يسند لهم مهام الإشراف وتنفيذ برامج علم النفس السلوكي الإدراكي، وذلك بعد تدريب المتقدمين لمدة ٦ أشهر على الأقل للتعامل مع السجناء في المواقف الخطرة ومواقف المحتملة لعنف السجناء ضدهم. على أن يخضعوا لإشراف وزارة العدل.
- تعديل أنماط العقوبة التكميلية المحكوم بها (المراقبة الشرطية) وطرح بدائل ضمن تنفيذ برامج التدريب المهني والتعليمي على السجناء المفرج عنهم والمحكوم عليهم بالعقوبة سألقة الذكر، مما يعزز فرص إعادة التأهيل والدمج.
- تعزيز البرامج الروحية من خلال مشيخة الأزهر والكنيسة المصرية، على أن تكون بشكل دوري للسجناء الخاضعين لبرامج التدريب المهني والتعليمي.
- إتاحة حق اتصال السجناء الخاضعين لبرامج التدريب المهني والتعليمي داخل السجون بالأخصائيين النفسيين خارجها من خلال خطوط تليفونية متاحة يوميا، يستطيع من خلالها السجين أن يتواصل بسهولة وفي أي وقت مع الأخصائي النفسي.